ROLA TABSH JAROUDI
Member of Lebanese Parliament

المحامية رولا الطبش جارودي
نائب في البرلمان اللبناني

اقتراح قانون

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم،

تحية طيبة وبعد،

نتشرف بان نتقدم من دولتكم باقتراح قانون عملاً بأحكام المواد 105 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب، ويرمي الى تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعي رقم 20 تاريخ 1939/12/18 المتعلق برسوم الفراغ والنتقال المرفق به اسبابه الموجبة.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب رولا الطبش

Parliament Office
Tel: +961 1 955 000 **ext** 3703
Private Office
Tel: +961 70 642030

Email: mptabsh@gmail.com
Facebook: Roula Tabsh Jaroudi - رولا الطبش جارودي
Twitter: @RolaTabsh

مكتب مجلس النواب:
هاتف: ...٩٥٥ ١ ٩٦١+ مقسم ٣٧٠٣
المكتب الخاص:
هاتف: ٠٣٠ ٦٤٢ ٧٠ ٩٦١+

اقتراح قانون معجل ومكرر
يرمي الى تعديل بعض احكام المرسوم الاشتراعي رقم 20 تاريخ 1939/12/18
(رسوم الفراغ والانتقال)

مادة وحيدة:

يضاف الى البند رقم (1) من الجدول رقم (2) (رسوم الفراغ والانتقال النسبية) الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم 20 تاريخ 1939/12/18 (رسوم الفراغ والانتقال) وتعديلاته الفقرتين التاليتين:

1- يخفض معدل الرسم الى 1% بالنسبة للعقارات المبنية التي تتملكها شركات عقارية لبنانية يكون موضوعها محصورا بشراء عقارات مبنية في لبنان أو أقسام فيها، مفرزة أو قيد الافراز، ويتضمن نظامها وجوب تسييل العقارات المتملكة خلال فترة زمنية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ شرائها.

في حال مرور فترة الخمس سنوات من تاريخ الشراء دون التفرغ عن هذه العقارات، يتوجب فرق الرسم الذي تّم تخفيضه مع غرامة تأخير بنسبة 1% شهريا ابتداء من نهاية الخمس سنوات ولغاية تاريخ التسديد.

2- يخفض معدل الرسم الى 1% بالنسبة للعقارات المبنية التي يتملكها لأول مرة أشخاص طبيعيين لبنانيين ، مفرزة أو قيد الافراز، شرط عدم تسييل العقار المتملك خلال فترة خمس سنوات من تاريخ شرائه. في حال بيع العقار قبل مرور الخمس سنوات من تاريخ الشراء ، يتوجب فرق الرسم الذي تّم تخفيضه.

تسري احكام هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب رولا الطبش جارودي

الأسباب الموجبة

حيث ان الوضع العقاري في لبنان يمرّ منذ 2011 بتباطؤ ابتدأ مع الشقق الفخمة ليطال تدريجيا الشقق الرخيصة، وأسبابه متعددة بدأت بالوضع الأمني والإقتصادي في المنطقة، وامتدت الى الوضع الاقتصادي الداخلي الذي هبط كثيرا، ناهيك عن ذلك توقف القروض السكنية، وتدنّي الثقة بلبنان عند اللبنانيين والمؤسسات والافراد، الأمر الذي أدى الى تضخم بعدد الشقق الجاهزة، والقريبة من الجهوزية، وغير الجاهزة وصولا الى ما يزيد عن 50 ألف شقة غير مباعة.
وحيث ان هذا الوضع له تأثير سلبي على المطوّرين العقاريين والمصارف بشكل جدّي ومباشر بحيث يوجد تقريبا 20 مليار دولار قروض سكنية وعقارية في المصارف اللبنانية بدأت بالتباطؤ حتى التعثّر، زيادة الى القروض المتصلة بهذه القطاعات، إضافة الى التأثير على ما لا يقل عن 70 مهنة متصلة بالتطوير العقاري ابتداء من المهندسين، وموردو مواد البناء، والمقاولون على انواعهم.

وحيث ان الوضع الاقتصادي وتوقف حركة العمل بشكل كبير خاصة بعد تفاقم ازمة الكولرونا وتاثيرها بشكل خاص على ذوي الدخل المحدود وعلى الشباب بشكل عام.

وحيث ان هذا الوضع انعكس سلبا على إيرادات الخزينة من الضرائب والرسوم.

لذلك، جاء هذا الاقتراح.